

نقطة الأضحية بن سعيد وحكمه قوب من حكم الفرد المطلق فيبسط فيغير النقطة هل بلخ
رتبة من يعتبر حديثه بالبلغ الضبط التام أو قارب منه أو لا ولا الثاني لقب جماعة
أهل بلد مخصوصة ملكة والمدنية والبصرة والكوفة كقول الحاكم في حديثه في داود
عن إجماع أئمة الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي بصير عن أبي سعيد الخدري قال
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفتح الكتاب وما نيسر تفرد بذلك مؤلفه أهل
البصرة من أول الأئمة وهو أبو داود الطيالسي إلى آخره وهو أبو بصير وأما
أبو سعيد فليس بصري فمراده بأول السند وآخره ما عدا أبا سعيد الخدري
وإذ اعني بأهل البصرة أمكة خصوصاً واحداً رجع للقسمة الأولى وهو الفرد
المطلق الثالث لغيره بقصر على رواية مخصوصة كما أشار إليه لنا ط بقوله
أو قصر على رواية كقولهم لم يروه عن فلان إلا فلان مثله حديث أصحاب السنن
الديلمية من طريق سفیان بن عيينة عن زائل بن داود عن ابن بكير عن زائل بن
الزهري عن أنس بن أبي سفيان صلى الله عليه وسلم أو لم يرو عن فلان إلا فلان وهو المفضل بن طاهر
هو غير لم يروه عن بكر إلا أبو زائل ولم يروه عن زائل إلا ابن عيينة ولنا قال الترمذي
أنه حسن غريب ولا يروى من تفردوا به عن ابنه تفرد به مطلقاً فقد ذكرنا ذلك
في علله أنه رواه محمد بن الصلت القفري وهو بمشاة فوئية مفتوحة وبعدها
المفتوحة للسند زاي محمد عن ابن عيينة عن زيد بن سعد عن الزهري قال ولم
يتابع عليه أي لم يتابع محمد بن الصلت عليه أي بحيث يرويه آخر عن ابن عيينة
في الأحذ عنه بهذا الطريق والمحمول عن ابن عيينة عن زائل عن ابنه أي فيكون المحمول
الذي رواه محمد عن سفیان بن عيينة بهذا الطريق غير محفوظ فيكون شاذاً إلى سنا
لامتنا وقد ذكرنا هذا في تفرد بقوله والفرد بالنسبة ما قد يفتقره لو يولد ذكرته
أو في الأحذ قول الحاكم لم يروه عن بكر إلا أبو زائل لم يروه نقدة الأضحية لم يروه هذا غير أهل البصرة
الآخر ما قال قوله وما بعلة الخ الحديث الذي اشتمل على جملة في سند وممن مات غريب
أو خفاء معلل أي يسمى بذلك فاموصولة وهي صفة طوصوف محذوف والباء بمعنى

على

على متعلقة محذوف صلة ما وقوله غريب على تقدير مضاف نعت لعله وقوله أو
خفاء عطف لتفسيراً ومعنى الواو لأن عطف التفسير لا يكون بأو وإنما عطف على جرح
معلول وان وقع في كلام كثير من الحديثين وغيرهم بقوله أنور انه حسن لأنه من عمله
بالشرايط إذا سقاه مرة بعد أخرى وليس مما نحن فيه لكن عبر بالحذف عن محمول
وقال أنه الأولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة ومن حفظ نسخة على ابن
يخفظ لنا في حواشي شيخنا البلباني على المتن وعبارة الأئمة على الزقاني قوله معلل
أي يسمى بذلك والصواب عمل كما هو قيا من اسم للمفعول من عمل وهو المعروف لغة
قال الجوهري لا اعتك الله أي لا أصابك بعللة وأما العلل فلا يجوز أصلاً أن يجوز
أي تسمح حال عن المناسبة لأنه ليس من هذا الباب باب التعليل بمعنى ذكر عللة
مؤثرة فيه بل من العلل الذي هو التشاغل والتميز منه وتعليل الصبي بالطعام
الأنوي) وقد يقال إن المعلل ليس من هذا الباب أيضاً لأنه مأخوذ من بعلل الله إذا
أصابه بعللة كالمريض إلا أن يقال أنه وإن لم يكن منه حقيقة فهو منه مجازاً بالاستعارة
المبنية على التشابه بل يقال شبه الحديث الذي طلع فيه على قارح بالشجر الذي أصابه
العللة واستعير اسم التشبه به وهو معلل المشبه به على سبيل المصحة (وقوله في عرفنا)
بأنف الإطلاق وعرفه العرفي بأنه حديث فيه أسرار خفية طرأت عليه فارت فيه
وقال الحافظ وأحسن منه أن يقال هو حديث ظاهره السلامة أطلع فيه بعد التفتيش
على قارح ووجه الأحسن أن التعريف الأول يصح فيما إذا لم يكن ظاهره السلامة
كأن يكون معروف لا لقطع أو الأرسال من أول الأمر مع أن هذا لا يسمى عللاً وان
للجمع في الأسرار ليس يراد أمثال العللة في السند رواه الترمذي وغيره عن موسى
بن عقبه عن سويل بن إصمخ عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً من مجلس مجلس أكثر
فيه لفظه فقال قبل أن يقوم سبحاناً لله والهم وحيداً مستغنياً وأولئك غفر
له ما كان في مجلسه ذلك قال موسى بن إسماعيل رواه عن وهب بن خالد الباهلي عن
سويل المذكور عن عون بن عبد الله وبنوا لعله الخ قال هو موسى بن وهب بن خالد

أشهد أن لا إله إلا الله